

اقتصاد

فوق الطاولة

تأمين «متذاك»!

علي هاشم

بما أن رئاسة الحكومة دعت المواطنين لإبداء الرأي حول تطوير مشروع التأمين الصحي، نشارك الأفكار: سيكون على الحكومة قلب السنياريوهات المقترحة لإصلاح قطاع التأمين الصحي جيداً، فما يكتنف كلا الخيارين اللذين صاغهما خبراء وزارة المالية من تقديس لنظرية (عقلة الدعم)، يفرض على الرقابة الحكومية العليا اتباع ملكتها في اقتفاء الأثر الاجتماعي المتوقع لكليهما على ذوي الدخل المحدود.

تحت شعار (زيادة الدعم)، ذهب خبراء المالية إلى صياغة مقترحين لإصلاح حال التأمين الصحي، ينصح أولهما بتحريك بوليصة تأمين موظفي القطاع العام الإداري تبعاً لكثرة الأمراض التي قد تصيبهم: تمرض أكثر، تدفع أكثر!!، علماً بأن البوليصة (المتحركة) هذه التي يصعب تطبيقها لأسباب لوجستية غنية عن الشرح، تبدو مجرد لثام يخفي النية في الذهاب إلى السنياريو الثاني وملخصه رفع قيمة البوليصة إلى ٢١ ألف ليرة، يدفع المؤمن عليه حصته منها بزيادة ٣٠٠٪ عما يدفعه راهناً.

بالطبع، لم تعد بوليصة تأمين القطاع العام كافية لتحقيق الأرباح التي كان يحصلها مزودو الخدمة (شركات، أطباء، صيادلة، مشاف..) قبل الحرب، وبحسب ما هو متفق عليه، فمد ذلك هو الخلل في سوق النقد الذي يسجل قسم وازن منه ضمن سجل إخفاقات الحكومات المتتالية، إلا أن ذلك لا يجدر به محاولة حكومتنا الجديدة (نسبياً) إصلاحه - كسالفاتها- عبر استلهاهم (عقلة الدعم) التي طالما كانت أيقوتتنا الوحيدة لضبط ماليتنا العامة، وطالما دفم ذوو الدخل المحدود ثمنها ذلك.

ومع الاعتراف بأن قطاع التأمين الصحي يحتاج بالفعل إلى تبريد لنتقصاته الحالية، إلا أن اجتراف حلول (ذكية) قوامها دم اليد- مجدداً- إلى جيوب ذوي الدخل المحدود، لم يعد ممكناً، فهؤلاء ممن يصنفون كأحد المتريعين على عرش ضحايا الحرب، باتت قدرتهم المعيشية أشبه بخريال ذي ثقب كبيرة إلى الدرجة التي لم تعد تصلح فيه دخولهم المبتة لاستخدامها كدريئة جاهزة لتلقي مزيد من الحلول المتذاكّة.

مجدداً، يجب على الحكومة مراقبة (سنياريوي) المالية جيداً، فأقسى ما علمتنا إياه الاقتصادية، أنها لم تمر علينا جميعاً وأن مزودي الخدمة لن يموتوا جوعاً على عكس محدودي الدخل، وعليها أن تدرج أن سور التعابير الفنية والنسب المئوية الذي ضربه خبراء المالية من داخل مقترحيهما إلى خارجهما، إنما يخفيان خلفهما ما يشبه استدرج عروض لمزيد من المخاطر الاجتماعية التي تهدد إحدى أضعف الشرائح الاجتماعية راهناً، وأن تقديم مزيد من الدعم - حتى لو تم الاكتفاء بدفعه من حساب الخزينة من دون الموظفين- لا يجب إنفاقه إلا لاستحقاقه الحقيقيين من ذوي الجيوب المتعبة تمكيتاً لانداه المجدي من تلبية متطلبات أصحابها الأساسية.

وإلا، فعلي الحكومة الاكتفاء بتطبيب خواطر أطراف العملية التأمينية وترك كل منهم يرضع ما في فمه من صبار، ورفض ما يحاوله (سنياريو) المالية لاتزاح الصبار من أفواه مزودي الخدمات (شركات نفقات، مشاف خاصة، أطباء، صيادلة)، وتلقيمة في أفواه المؤمن عليهم، فقياساً بمخاطرهما المحتملة، تبرز جدوى ترك الأمور على حالها بعيداً عن الحلول الذكّية التي قد تطيح ما بقي من عقول للموظفين (المدعومين) إلى حين نجاح الحكومة في قطف ثمار إستراتيجياتها الإنتاجية التي سيكون لها وحدها القدرة على موازنة الخلل الاقتصادي القائم، ومن ضمنه إصلاح قطاع التأمين الصحي.



مقترحات لحل مشكلة القروض المتعثرة إلى طاولة الحكومة..

وزير المالية لـ«الوطن»: المصارف ستعاود نشاطها الطبيعي بمنح القروض

محمد راكان مصطفى



المناسب من رئاسة الحكومة. مؤكداً أن المصارف سوف تعود إلى نشاطها الطبيعي التي أوجدت من أجله وهو منح القروض، وأنه سوف يتم منح القروض لجميع الصناعيين الذين يرغبون بالعمل. مشيراً إلى وجود مساعدة ودعم حكومي لجميع الصناعيين في سورية

وإلى جميع مكونات القطاع الاقتصادي الوطني، سواء كان قطاعاً صناعياً عاماً أم خاصاً أم مشتركاً، منوهاً بأن التوجه الحكومي لدعم الصناعة ينطلق من معرفة الحكومة أن الصناعة مكون أساسي في الإنتاج وفي دعم الاقتصاد الوطني وأنه من دون إنتاج لن يتم تطوير سورية تم منحها ٦١٥٠ قرصاً.

«الإشراف على التأمين» تصدر التعليمات التنفيذية لخفض نسب التأمين الإلزامي للشركات الخاصة

يؤدي إلى توقف إصدار أي عقود تأمين إلزامي من قبله لمصلحة الشركة التي بلغت الحد الأقصى المحدد لها وتعديل توزيع العقود مباشرة فيما بين الشركات المتبقية وفقاً لاتفاقيات إحداه تجمعات التأمين الإلزامي وبما لا يتعارض مع أحكام القرار ٤٧ / ١٦ / ١٠٠٠ وهذه التعليمات والتعليمات الصادرة عن الهيئة فيما يتعلق بافتتاح فروع الشركات في المحافظات.

وحرصت التعليمات التنفيذية الشركة التي لا تورد للهيئة بيانات المنصوص عنها في القرار خلال المهلة المحددة من أي حصّة من عقود التأمين الإلزامي التي تصدرها تجمعات التأمين الإلزامي في الربع التالي للربع الذي لم تحصل الهيئة على بياناته.

على أن تلحظ الهيئة عند تزويدها الاتحاد بالقيم المذكورة في القرار وجود أي تجاوز لنسبة المحددة خلال الربع المنتهي، بحيث يتم تخفيض القيمة المسموح بها لإصدار عقود تأمين مقابلها خلال الربع الجاري بمقدار الزيادة الحالية في الربع المنتهي، ويغض النظر عن هذه الإجراءات، تعتبر شركة التأمين مسؤولة عن التقيد بالنسبة المحددة في القرار، من خلال مراقبتها لأقساطها المتحققة في جميع فروع التأمين بشكل أسبوعي واتخاذ الإجراءات اللازمة من قبلها لتطبيق القرار ٤٧ / ١٦ / ١٠٠٠ وهذه التعليمات فيما يخص أعمالها. وأن يقوم الاتحاد السوري لشركات التأمين بإعداد ربط شبكي (إلكتروني) مع هيئة الإشراف على التأمين يتيح للهيئة الاطلاع ومراقبة حسن تنفيذ هذه التعليمات، من دون أن يؤدي ذلك إلى تخلي الاتحاد بأي صورة عن مسؤولياته في تنفيذ الإجراءات المنوطة به.

مع الإشارة إلى أن تطبيق هذه التعليمات يبدأ من ١ / ١٠ / ٢٠١٧ ويعتمد توزيع عقود الربع الأول ٢٠١٧ وفقاً للتعليمات، واستناداً إلى بيانات الربع الأول من عام ٢٠١٦، وبدءاً من الربع الثاني ٢٠١٧ يتم التوزيع في كل ربع استناداً إلى بيانات الربع الذي يسبقه مباشرة.

الوطن

أصدرت هيئة الإشراف على التأمين التعليمات التنفيذية للقرار رقم ٤٧ / ١٦ / ١٠٠٠ الذي صدر مؤخراً وتم بموجبه خفض الحد الأقصى الذي يجوز لأي شركة تأمين أن تكتتب به في فرع التأمين الإلزامي للسيارات من ٤٥٪ إلى ٣٠٪ من حجم الأقساط الإجمالية التي تحقّقها الشركة في جميع فروع التأمين عدا أقساط فرع التأمين الإلزامي للسيارات.

وجاء في التعليمات التنفيذية (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن تلحزم كل شركة تأمين بالألا تزيد نسبة أقساط التأمين الإلزامي للسيارات لديها على ٣٠٪ من إجمالي أقساط التأمين التي تنتجها في جميع فروع التأمين عدا فرع التأمين الإلزامي للسيارات. وأن تلتزم كل شركة تأمين بتزويد الهيئة خلال ١٥ يوماً كحد أقصى من نهاية كل ربع سنة بإحصائية تبين توزع أقساط التأمين المحققة من قبلها في ذلك الربع وفقاً لفروع التأمين، على أن تكون هذه الإحصائية وفقاً للنماذج التي تعتمدها الهيئة متطابقة مع البيانات المالية المرحلية الربعية المصدقة من مدقق الحسابات التي تزود بها الهيئة خلال المهلة نفسها وفي حال الاختلاف تعمدت البيانات المالية.

كما تم إلزام الاتحاد السوري لشركات التأمين بتزويد هيئة الإشراف على التأمين ببيانات عقود التأمين الإلزامي المصدرة من قبله لكل شركة خلال عشرة أيام من نهاية الربع، على أن تقوم الهيئة في اليوم الخامس عشر التالي لنهاية كل ربع سنة بحساب القيمة المقابلة للنسبة المنصوص عنها في القرار (٣٠٪) لكل شركة تم تزويد الاتحاد السوري لشركات التأمين في اليوم السادس عشر بهذه القيم، وأن يقوم الاتحاد من خلال إدارة تجمعات التأمين الإلزامي للسيارات بإحصال القيم المذكورة في المادة السابقة على النظام المعلوماتي للإصدار بالشكل الذي

موظف حكومي محامي المقاولين :

تعويضات ارتفاع الأسعار لاتغطي إلا الجزء اليسير من ارتفاع تكاليف المشاريع

هي إجراءات مجلس الدولة كقضاء تختلف عن البلاغات الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء بخصوص التعويض عن أصحاب المشاريع في ارتفاع الأسعار.

قال مدير الشركات في وزارة الأشغال العامة والإسكان سامر النحوي «إن تطبيق البلاغات الحكومية الخاصة بفروقات الأسعار والتعويض عن ارتفاع تكاليف تنفيذ المشاريع في الدولة لا تغطي إلا جزءاً يسيراً من كلف ارتفاع الأسعار»، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن هذه المشاريع تختلف بحسب فئات المشاريع والتي تتنوع بين عقود مشاريع الطرق والتجمعات السكنية وعقود مشاريع الخدمات والصيانة والترميم والحدائق والدراسات والإشراف والتدقيق وعقود مشاريع الخطوط الحديدية والري واستصلاح الأراضي والسود ومشاريع الجسور والأنفاق والعقد الصناعية الطرية والعقود الخاصة بمشاريع البناء والأعمال المتممة لها مع المرافق وترميمها. وأضاف «في حال وجود جزء من قيمة العقد بالقطع الأجنبي، يضاف هذا الجزء من القيمة على العقد بموجب سعر القطع وفق النشرة الصادرة عن مصرف سورية المركزي عند حساب نسبة الزيادة وبحسب تاريخ المشروع». وبين من جانب آخر أن مجلس الدولة كقضاء مستقل وأنه لم يصف نسبة أرباح إلى الحسم من فروقات الأسعار بل هو اجتهت في رفع نسبة الأرباح والهولك من ١٥٪ إلى ٢٠٪ وهي غير نسبة الـ١٥٪ التي يتم تحميلها لأصحاب المشاريع في القطاع الخاص من دون القطاع العام في ارتفاع الأسعار وبالتالي

الوطن

رئيس منتجي المشاتل والأزهار لـ«الوطن»:

فقدنا الأمل بتعويض المتضررين ووزارة الزراعة تعتبرنا قطاعاً رفاهياً

علي محمود سليمان

كشف رئيس منتجي المشاتل والأزهار في اتحاد غرف الزراعة السورية محمد الشيبعل لـ«الوطن» أنه على مدى السنوات الخمس الماضية تقدم الاتحاد ولجنة المشاتل بأكثر من ١٦٠ ورقة عمل لعدة جهات حكومية ومسؤولين، ولكنها بقيت على الأراج ولم يتلقوا أي رد عليها، ومع ذلك فقد طلب منهم إعادة تقديم ورقة عمل جديدة للبحث في السماح باستيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج لهذا القطاع مع تلقي وعود بالعمل

الجدي على تأمين إدخالها. أما بالنسبة لملف التعويض على المزارعين المتضررين، فلفت الشيبعل إلى أنه لم يعد لدى المزارعين أي أمل بالتعويض إن كان من وزارة الزراعة أو أي جهة أخرى لكونها تعتبره قطاعاً رفاهياً وغير ضروري على الرغم من أن هناك آلاف العائلات تعيش بفضل هذا القطاع.

مضيفاً: إن مزارعين هذا القطاع يعتمدون على المصادر الذاتية إن كان يتأمين مستلزمات الإنتاج أو تصدير المنتجات وتسويقها، فحتى ملف التصدير هناك معاناة بسبب صعوبات ومشاكل كبيرة منها التكاليف المرتفعة

المفروضة واشتراط الحصول على عدد كبير من الموافقات للسماح بالتصدير حتى من اتحاد المصدرين السوري. وأشار إلى أنه بعد الانحدار الكبير في كميات الإنتاج والمخاوف التي كانت من انحصار لجزء من القطاع، فقد شهد القطاع مؤخراً عودة بعض المزارعين إلى عملهم بنسبة نحو ٧٪ من خرجوا من سوق العمل والسبب في ذلك عودة عدة مناطق لتصبح آمنة، ما يساعد في إمكانية تنشيط عمل المشاتل والمزارع فيها مثل مناطق دروشة وخان الشيح وريف دمشق حيث كانت مركز إنتاج كبير للنباتات العطرية وأزهار الزيتة، حيث

قام عدد من أصحاب هذه المشاتل بتقدها والبدء بإعادة تأهيلها وتشغيل آبار المياه فيها. ولفت الشيبعل إلى أنه يجري العمل حالياً على برنامج عمل تنموي زراعي يساعد في انمصاص جزء من البطالة وتشغيل أسر الشهداء وجرحى الجيش العربي السوري، حيث سيتم من خلال هذا البرنامج توزيع النباتات الطبية والعطرية والأشجار الحراجية على المستفيدين من البرنامج بهدف إعادة ترميم الغابات وتأمين مصدر دخل لهذه الأسر من خلال العمل في إنتاج هذه النباتات.

للحد من الازدواجية

تسعير المنة بوزارة التموين..

والبن بالمحافظات!

عبد الهادي شباط

حدبت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أمس المواد والسلع التي تسعر مركزياً والتي سيكون تسعيرها من اختصاص الوزارة، والمواد التي تسعر مكانياً في مديريات التجارة الداخلية في المحافظات.

وي بموجب قرار الوزارة، يشمل التسعير المركزي السكر والأرز والزيوت والسمنون بكل أنواعها (عدا زيت الزيتون) والنشاي والمنة وملبغات الطون والسردين والأعلاف «غلبية» شعير علفي - كسبة فول (الصويا) والمتنمات العلفية.

كما طالب القرار جميع مستوردي زيت الزيتون والحليب المجفف والساتل ومشتقاته بأنواعه والمعروفة والشعيرية التقدم إلى مديرية الأسعار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بوفائق تكاليف استيرادهم أو إنتاجهم لتتم دراسة التكلفة وتحديد السعر المركزي من مديرية الأسعار وإصدار الصك السعري الناظم لجميع حلقات الوساطة التجارية وذلك قبل طرحها بالأسواق على أن تتم عملية التسعير خلال أسبوع عمل ابتداءً من تاريخ تسجيل الوفاق المطلوبة في ديوان مديرية الأسعار.

وفي التسعير المكاني تضمن القرار تفويض مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات بدراسة تكاليف (زيت الزيتون المنتج محلياً والحليب السائل ومشتقاته بأنواعه المنتجة محلياً والمعروفة والشعيرية المنتجة محلياً والنين بكل أنواعه الأخضر والبطن والسمنون والحلاوة المسبورة والمنتجة محلياً، مطلقاً جميع مستوردي ومنتجي تلك المواد بتقديم تكاليف استيرادهم أو إنتاجهم إلى دوائر الأسعار في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظة التي يقع مركز نشاطهم التجاري بها، أو مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظة التي يقع فيها معبر الوصول لبضائعهم لتتم دراسة التكلفة وتحديد السعر وإصدار الصك السعري الناظم وذلك قبل طرحها بالأسواق.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير الأسعار في الوزارة نضال مقصود أن الهدف من هذا القرار عدم حدوث ازدواجية في تسعير بعض المواد مثل اللبن الذي كان يسعر في الوزارة والمديريات بحسب نوع اللبن الأخضر أم حب وغيره من المواد، كما أن القرار يهدف لتوسيع تفويض المديريات بالتسعير لسرعة إنجاز الطلبات المقدمة من المنتجين والموردين على أن تتم موافاة الوزارة بكل الصكوك السعرية التي تصدر عن دوائر الأسعار في مديريات التجارة الداخلية.

رد

غرفة تجارة دمشق: نكن كل الاحترام

والتقدير للسيد وزير الاقتصاد

أعربت غرفة تجارة دمشق عن احترامها وتقديرها للسيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على تجاوبه واستجابته للمواضيع التي تمت إثارتها خلال اجتماعهم مطلع الأسبوع الماضي، وذلك في رد على شكل توضيح حول مقال نشرته «الوطن» عن الاجتماع، علماً بأن الصحيفة لم تشر يوماً، إلى قلة تقدير واحترام الغرفة لوزير الاقتصاد.. والمستغرب بالرد التوضيحي، طلب الغرفة أن نستقي أخبارها منها مباشرة، علماً أن المقال موضع الرد، بني على تفاصيل الاجتماع المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للحرفة على شكل بيان، وللتأكد من المعلومات الواردة فيه اتصلت مع الصحفية برئيس الغرفة، كما اتصل بناثر رئيس الغرفة ونقل تصريحاً على لسانه حول أبرز ما ورد في الاجتماع.. لذا لا ندري ما تقصده الغرفة بأن نستقي الأخبار منها مباشرة، أكثر مما قام به المحرر؟!

وفيما يلي نص التوضيح:

تهدي غرفة تجارة دمشق أطيب تحياتها إليكم متمنية لصحيفتكم كل النجاح.

ويسرها الإشارة إلى ما ورد في العدد ٢٥٤٢ تاريخ ١٤ / ١٢ / ٢٠١٦ في الصفحة الاقتصادية رقم ٦ تحت عنوان: (غرفة تجارة دمشق تطالب الاقتصاد بإجراءات أكثر شفافية في منح إجازات الاستيراد).

وتود نشر التوضيح التالي في الصفحة نفسها للعدد القادم: (التقى السيد الدكتور أديب ميالة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ظهر يوم السبت ١٠ / ١٢ / ٢٠١٦ في مكتبته بالوزارة رئيس وأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق وجري الحديث والحوار على مضمون مذكرة سبق أن رفعتها الغرفة إلى رئاسة مجلس الوزراء حول مواضيع تنشيط التجارة الخارجية وكانت جلسة ودية للغاية وأبدى فيها السيد وزير الاقتصاد كل تجاوب ورحابة صدر في مناقشة المواضيع التي تمت إثارتها في هذا الاجتماع الغني والنجاح، وتأمل الغرفة من صحيفتكم الموقرة أن تستقي أخبارها من الغرفة مباشرة، وأن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة يكون كل الاحترام والتقدير للسيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على تجاوبه واستجابته أيضاً للمواضيع التي تمت إثارتها) انتهت التوضيح.

رئيس غرفة تجارة دمشق

محمد غسان القلاع